المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

25/06/2014

القلم

الأمازيغية محور في مجال حماية حقوق الإنسان

22947314

تم في منتصف هذا الأسبوع بالرباط، التوقيع على اتفاقية إطار للتعاون في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وسفارة فرنسا بالمغرب.

وتهدف الاتفاقية، التي وقعها رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي وسفير فرنسا بالمغرب شارل فريس، إلى مأسسة التعاون بين السلطات الفرنسية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، من خلال التركيز بشكل خاص على تعزيز القدرات والمعارف في مجال حقوق الإنسان بالمغرب والدعم المؤسساتي للمجلس وتنظيم أنشطة مشتركة.

وفي كلمة بالمناسبة، سجل اليزمي أن المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان، تعززت منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس العرش، خصوصا من خلال إقرار مدونة للأسرة وإعطاء دينامية للتعددية الإثنية والثقافية مع إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وإطلاق تجربة كبيرة للعدالة الانتقالية عبر إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، ثم إطلاق ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وقال إن الإصلاح الدستوري لسنة 2011 جاء ليرسخ هذا المسار من خلال تخصيص ثلث النصوص الدستورية لمسألة استقلال القضاء والتأكيد على مبدأ عدم التمييز باعتباره حجر الزاوية في القانون الدولي وحقوق الإنسان.

من جهته أكد الدبلوماسي الفرنسي أن سفارته ستساهم في تنمية القدرات التقنية والعملية للمجلس خصوصا فيما يتعلق ببلورة المرجعيات المعيارية في مجال حقوق الإنسان.

وذكر السفير الفرنسي في هذا الصدد بأن المجلس سيستفيد برسم العام الجاري من مبلغ مليون درهم سيخصص بالأساس لدعم أنشطته في مجال التكوين.

القلم

اليزمي يقدم تقريرا في البرلمان محررا باللغة الأمازيغية

22943/11

أكد إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بداية هذا الأسبوع بالرباط، أن ملف حقوق الإنسان بالجهات الجنوبية للمملكة يحظى باهتمام خاص.

وأوضح اليزمي، في تقرير عن عمل المجلس (مارس 2011 / دجنبر 2013) قدمه أمام مجلسي البرلمان، أن ملف حقوق الإنسان بالجهات الجنوبية الثلاث للمملكة يحظى باهتمام خاص ، مشيرا في هذا الصدد إلى الجهود المتواصلة لحل ما تبقى من ملفات جبر الأضرار لفائدة الضحايا السابقين أو ذويهم في إطار متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

و أشار اليزمي في هذا الصدد إلى حصول 5027 من ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي وذوي حقوقهم، المنحدرين من لأقاليم الجنوبية للمملكة على تعويضات إجمالية بلغت 618.529.270 درهم، وذلك من بين 26.063 من الضحايا ، سواء الذين صدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية من هيئة التحكيم المستقلة للتعويض أو الذين صدرت لفائدتهم مقررات تحكيمية من هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك بغلاف مالي وصل إلى 1.804.702.899،80 درهم إلى غاية 31 دجنبر 2013.

وأبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، في السياق ذاته، رصد تعويضات مالية لفائدة 217 من الضحايا المدنيين الذين تعرضوا للاختطاف واحتجزوا لدى البوليساريو، بلغت قيمتها الإجمالية 85.234.375 درهم.

كما أشار ، إلى أن المجلس ، الذي يحرص على تنفيذ أجندة للنهوض بحقوق الانسان بالمغرب، أولى في السياق ذاته، أهمية خاصة لحفظ ذاكرة المنطقة كأحد مكونات المصالحة ضمن تجربة العدالة الانتقالية عبر إطلاق ديناميةخلق متحف الصحراء بالداخلة وما رافق ذلك من اهتمام ملح بالثقافة الحسانية وإحداث مركز الدراسات الصحراوية والمساهمة في إدماج الحسانية في المنهاج المدرسي.

وفي إطار الاضطلاع بمهمته كآلية وطنية مستقلة لحماية حقوق الإنسان بمجموع التراب الوطني ولا سيما لساكنة هذه الجهات، أكد اليزمي، أن المجلس حرص على التعاطي مع شكايات وتظلمات المواطنين التي توصلت بها اللجان الجهوية الثلاث، وذلك وفقا لاختصاصاته ومنهجية عمله.

وأضاف أن تحليل 933 شكاية يظهر « أن جزءا كبيرا منها يتعلق بمسلكيات بعض أعوان السلطة وبأوضاع السجون والمطالبة بالولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية ».

كما أشار اليزمي، إلى قيام اللجن الجهوية لحقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية – في إطار تتبع تقارير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول أماكن سلب الحرية أو في إطار معالجة شكايات العائلات – بست زيارات تتبع للمؤسسات السجنية، وثلاث زيارات إلى المستشفيات، وثلاث زيارات إلى دور الأيتام ومراكز حماية الطفولة.

وعلى إثر بعض الأحداث التي عرفتها بعض المدن بهذه المناطق، أبرز رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان أن هذه المؤسسة بادرت إلى إيفاد ست لجان لتقصي الحقائق مع ملاحظة محاكمات متابعين على خلفيتها، بما فيها حالات ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة، مضيفا أن المجلس أولى عناية خاصة لحقوق الفئات الهشة، وتوج مجهوده بإنجاز بمعية لجانه الجهوية بالمنطقة، بحث غير مسبوق حول الإعاقة بالجهات الثلاث.

وفي السياق ذاته، استعرض اليزمي جانبا من الجهود التي قام بها المجلس الوطني لحقوق الانسان، في إطار النهوض بثقافة حقوق الإنسان والمواطنة وبناء قدرات مختلف الفاعلين، حيث نظم 41 محاضرة وورشة و 12 دورة تكوينية استفاد منها الأعوان المكلفون بإنفاذ القانون (قضاة، رجال أمن، الدرك)، إلى جانب تنظيم 44 جلسة عمل مع وفود دولية.

وخلص إدريس اليزمي، على أن حرص المجلس ولجانه الجهوية كآليات مستقلة ومحايدة للانتصاف الفعال وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، يندرج في إطار الاضطلاع بأدواره ووعيه العميق بالاختيارات الإستراتيجية ذات الصلة بحقوق الإنسان كما حددها صاحب الجلالة الملك محمد السادس من أجل تمكين ساكنة مختلف جهات المملكة بما فيها الأقاليم الجنوبية من الولوج إلى حقوقهم وحرياتهم الأساسية على قدم المساواة وبدون تمييز.

وللإشارة فقد أرفق المجلس تقريره الذي قدمه اليزمي باللغة العربية أمام غرفتي البرلمان ، بنسخة محررة باللغة الأمازيغية ترصد عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الوطن
www.alwatan-press.info

اعتبره المراقبون سابقة في عروض المؤسسات الدستورية

«رسائل» اليزمي الحقوقية إلى نواب الأمة

إدريس اليزمي خلال تقديم التقرير

سجل العرض الذي قدمه ادريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان أمام مجلسي البرلمان يوم الاثنين 16 يونيو 2014، سابقة في عروض المؤسسات الدستورية، حيث قدم إلى جانب استعماله للغة العربية، اللغة الأمازيغية، وكذا بلغتي برايل والإشارات، مما يبين انفتاح المجلس على جميع الفئات المستهدفة، كما سجل التقرير منهجية معتمدة تتجلى في تشخيص الوضع القائم، وإبراز دوره في إصلاح الاختلالات، وكذا إصداره لتوصيات قصد تطوير تعامله مع عدد من القضايا.

وكانت رسائل اليزمي واضحة للحكومة، فيما يخص التعجيل بوضع آلية وطنية لمناهضة سوء المعاملة والتعذيب، وتعجيله قصد إخراج القوانين التنظيمية التي لها ارتباط بالحقوق والحريات من قبيل القوانين المنظمة للإضراب ومناهضة التمييز ضد النساء والسلطة القضائية..

وفي ظل التجاوب الكبير بين المواطنين واللجان الجهوية لحقوق الإنسان، خصوصا في الأقاليم الصحراوية، يبدو أن الثقة لم تكتمل، في ظل عدم تجاوب السلطات الإدارية مع آلاف الشكايات..

إعداد: منير الكتاوي

حقوق الفئات الهشة

انطلاقا من تحليله لأوضاع الفئات الهشة، فإن المجلس يعرض أمامكم عددا من التوصيات يعتبرها ذات أولوية في هذا المجال:

● التسريع بوضع قانون إطار لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة وفقا للمقاربة الدامجة والنموذج الاجتماعي للإعاقة في إطار تشاركي والعمل على صياغة سياسات عمومية، جهوية ومحلية مما سيمكن بلادنا من كسب 2 في المائة من الدخل الوطني الخام أي ما يعادل 9,2 مليار درهم حسب مجموعة من الدراسات.

● التعجيل بإصدار الإطار القانوني الجديد المنظم للمؤسسات الاستشفائية للأمراض العقلية والنفسية.

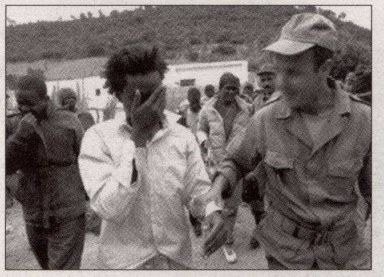

● استثمار فرصة مراجعة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية من أجل تطوير الإطار القانوني لحماية الأحداث خاصة منهم أولئك الذين هم في وضعية نزاع مع القانون.

ومن أجل ضمان استدامة الروح الحقوقية والإنسانية للسياسة الجديدة للهجرة، فإن المجلس يوصي:

● على المستوى التشريعي، بتسريع وتيرة المصادقة على القانون المتعلق باللجوء والقانون المتعلق بالاتجار في البشر وتسريع وتيرة إعداد القانون المتعلق بالهجرة ومجموع القوانين القطاعية ذات الصلة مع السهر على الإشراك الممنهج لمنظمات المجتمع المدني.

وتبعا للتوجيهات الملكية السامية بهذا الخصوص، سيسهر المجلس بتنسيق مع القطاعات الحكومية ذات الصلة على العمل على تسريع وثيرة تسوية الأوضاع القانونية للمهاجرين والانكباب على معالجة طلبات اللجوء المودعة لدى مكتب المفوضية السامية للاجئين بالمغرب.

حصيلة المجلس في أرقام

- 13 لجنة جهوية تمثل المجلس وطنيا بين دجنبر 2011 إلى شهر فبراير 2012
- 306 عضوا في اللجان الجهوية للمجلس
- 133 امرأة ضمن اللجان الجهوية، أي ما يمثل (43.46 في المئة)
- 96 شابا ضمن اللجان الجهوية، أي ما يمثل 31 في المئة)
- 21 شخصا معاقا ضمن اللجان الجهوية، أي ما يمثل (6.8 في المئة)

أما من حيث انتماءاتهم السوسيو مهنية، فقد توزعت بين القطاع العام والخاص ومهن الطب والصحافة والقضاء والمحاماة..

- 160 وفدا أجنبيا تم استقبالهم خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس 2011 إلى متم دجنبر 2013، من بينهم 58 وفدا برلمانيا.
- 7 مشاريع نصوص تشريعية ومشروع دورية واحدة لإبداء رأي المجلس بشأنها، مقدمة من قبل بعض القطاعات الحكومية.
- 1.804.702.899,80 درهم هو الغلاف المالي لحجم التعويضات.
- 26.063 ضحية أو ذوي حقوقهم تم تعويضهم في إطار ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الماضي.
- 5027 من الضحايا هم منحدرون من الأقاليم الجنوبية للمملكة بمبلغ مالي إجمالي مقدر ب 618.529.270,00 درهم.
- 217 من الضحايا المدنيين الذين تعرضوا للاختطاف واحتجزوا لدى البوليساريو، تم تعويضهم بمبلغ مالي إجمالي مقدر ب 85.234.375,00 درهم.
- 228 حالة، تم إدماجها اجتماعيا ضمن مجموع 1306 حالة، في حين هناك 335 حالة في طور التنفيذ، و118 حالة تبين بعد دراسة ملفاتها أنها استطاعت الاندماج ذاتيا، و25 توفوا.
- 366 حالة سويت وضعيتها الإدارية والمالية، من مجموع 540 حالة، فيما 72 حالة في طور التسوية، و102 حالة في طور الدراسة من قبل القطاعات الحكومية المعنية.
- 7271 مستفيد من التغطية الصحية، مقابل 15690 مستفيد من ذوي المؤمنين.
- 13 مليون و295 ألف درهم، هي التكلفة المالية من ميزانية الدولة للتغطية الصحية سنة 2013.
- 149 مشروعا بـ 13 إقليما تم تنفيذها في إطار برنامج جبر الضرر الجماعي، حيث خصص غلاف مالي قدر بـ 159.799.892,00 درهم، متعدد الأطراف المساهمين.
- 41.704 شكاية وطلب من المواطنين توصل بها المجلس حتى 31 دجنبر 2013، همّت سير العدالة وحقوق المتقاضين وحقوق السجناء، ثم حقوق المرتفقين في علاقتهم بالإدارات العمومية.. من بينها 933 شكاية من الأقاليم الجنوبية.

حرية الصحافة

واكب المجلس مسار إعداد النصوص القانونية الجديدة للصحافة و النشر التي تشرف على إعدادها الوزارة المعنية، حيث ساهم المجلس في مرحلة أولى بمذكرة حول مسودة مشروع قانون المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة (2012). كما أن المجلس سيتفاعل مع باقي النصوص القانونية ذات الصلة.

ويعتبر المجلس في هذا الصدد أن ضمان ممارسة موسعة لحرية التعبير والرأي يستلزم مراجعة عاجلة وشاملة للنصوص القانونية المنظمة لقطاع الإعلام والنشر (خاصة الصحافة المكتوبة) وللأحكام الجنائية المتعلقة بحرية التعبير، وفقا لمقتضيات الدستور ومبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما إلغاء الأحكام السالبة للحرية من قانون الصحافة والاسترشاد في هذا المجال بخلاصات وتوصيات الكتاب الأبيض الصادر عن الحوار الوطني حول الإعلام والمجتمع الذي جرى بين سنتي 2010 و2011.

المجلس يسلط الضوء على «التفاوتات الطبقية» في السجون

عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على مختلف المجالات ذات الأولوية المتعلقة بإصلاح منظومة العدالة، وواكب بشكل يومي مسار الحوار الوطني حول إصلاح هذه المنظومة. مذكرا بتحد آني واستعجالي وهو الارتفاع المتزايد للساكنة السجنية، حيث قفزت من 57763 سنة 2009 إلى 72816 سنة 2013 حسب الإحصائيات الرسمية.

وأن 42 بالمائة من الساكنة السجنية هي في حالة اعتقال احتياطي، و40.45 بالمائة من هذه الساكنة لا تتجاوز مدة العقوبة المحكوم عليهم بها سنة واحدة. وبسبب الاكتظاظ واستقرار الاعتمادات المخصصة، فقد تراجعت الحصة الغذائية لكل نزيل إلى 11 درهم يوميا سنة 2013.

مضيفا أنه من المؤشرات الإحصائية الدالة الأخرى على حجم الاكتظاظ السجني هو مؤشر المساحة المخصصة لكل نزيل مؤسسة سجنية، حيث يبلغ المعدل الوطني حسب إحصائيات المندوبية العامة للسجون و إعادة الإدماج 1.68 متر مربع لكل نزيل، لكن مع تفاوتات حادة حسب المؤسسات السجنية تتراوح بين 0.70 سنتمتر مربع لكل نزيل و 13.49 متر مربع لكل نزيل.

و الجدير بالذكر أن المعدل الوطني يقل عن المعيار الدولي الذي حددته اللجنة الدولية للصليب الأحمر و الذي هو 3.4 متر مربع لكل نزيل بحوالي النصف. و إذا تم إعمال هذا المعيار الدولي في احتساب الاكتظاظ السجني في بلادنا فإن نسبة ملء مؤسساتنا السجنية تبلغ 202 بالمائة، بفائض ساكنة سجنية يبلغ 36482 نزيلا.

وأوصى المجلس باستعجالية إصدار الإطار القانوني للعقوبات البديلة ومراجعة الإطار القانوني للعفو وما يتلاءم مع التوجهات الأساسية الواردة في ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

هكذا تعاملت السلطات مع التظاهر السلمي

بين أحداث خريبكة (مارس 2011) ومحاكمة المتابعين في إطار أحداث «اكديم إزيك» أمام المحكمة العسكرية الدائمة بالرباط (فبراير 2013)، قام المجلس في إطار مهامه المتعلقة بالحماية والتدخل الإستباقي بعمليات رصد وتقصي ووساطة في عدد من حالات التوتر التي ترتّبتْ عنها انتهاكاتٌ لحقوق الإنسان، حيث خلص إلى بعض الخلاصات الأولية، من بينها:

- غياب أو ضعف التواصل لدى السلطات العمومية إبان الأحداث شكل أحد عوامل الاحتقان، خاصة في حالة الإشاعات التي راجت أخبار عن حالات وفيات غير صحيحة، نقلَتْها، في بعض الأحيان، بعضُ وسائل إعلام الكترونية أو مواقع تواصل اجتماعية خاصة، دون التحقق من صدقيتها.
- الاستعمال المفرط وغير المتناسب للقوة أحيانا مما تسبب في بعض الحالات في المس بالحق في الحياة (أسفي وآسا) والمس بالسلامة البدنية لبعض المحتجين وخاصة في صفوف النساء والقاصرين ومداهمة بعض المنازل خارج القانون وأيضا تعرض بعض عناصر القوات العمومية للعنف.
- قصور الإطار القانوني الحالي (الظهير المتعلق بالتجمعات العمومية) عن استيعاب أشكال جديدة من التعبيرات والممارسات ذات علاقة بالحق في التظاهر السلمي والتي تزايد اللجوء إليها كما بينت الأرقام السالفة الذكر، (مثال الأشكال الاحتجاجية الثابتة كالاعتصامات، اقتحام المرافق العمومية وتعطيلها، إقامة خيام ... الخ)؛
- محدودية أدوار مختلف الفاعلين المفترض أن تؤول إليهم مسؤولية تاطير وتمثيل المحتجين، سواء من هيئات منتخبة أو تنظيمات مدنية؛

وفي إطار القوة الاقتراحية للمجلس اقترح أرضية لمناظرة وطنية تجمع كافة الأطراف المعنية. على أن ينصب هذا النقاش العمومي على:

1. إقرار حق تنظيم المظاهرات السلمية لجميع المواطنات والمواطنين والحد من السلطة التقديرية للإدارة في منع التظاهرات السلمية وتقوية دور السلطة القضائية كآلية للانتصاف الفعلي؛
2. ضرورة الاتفاق على مبادئ تُحتَرَمُ من طرف الجميع يتم بمقتضاها تنظيم الحق في الاحتجاج السلمي دون المس بالسير العادي للمرافق العمومية والخاصة، حفظا لحق الجميع في الاستفادة من الخدمة العمومية؛
3. النهوض بثقافة المواطنة والسلوك المدني ونشر ثقافة حقوق الإنسان ومناهضة خطاب التمييز والعنصرية والكراهية.

حقوقيون يناقشون إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب

هسبريس – محمد الراجي (صور مصطفى بهلول)
الأربعاء 25 يونيو 2014 - 04:30

بعد التقارير الأخيرة لعدد من المنظمات الحقوقية، حول استمرار التعذيب في المغرب، نظمت مؤسسة إدريس بنزكري، يوم الثلاثاء، لقاء تواصليا، حولَ إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، بعد مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب.

رئيس مؤسسة إدريس بنزكري، حسن السملالي، قال إنّ طلب المصادقة على البروتوكول الاختياري كان من بين توصيات هيأة الإنصاف المصالحة، مضيفا أنّ المصادقة تمّت بعد مجهود جبّار قامت به الهيأة الوطنية للمصادقة على البروتوكل، الذي ينصّ على إحداث آلية وطنية لمراقبة الامتثال للمعايير الدولية في مراقبة التعذيب.

وبَسَط ندير المومني، مدير الدراسات بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال مداخلته تصوّر المجلس للآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، قائلا إنّ للمجلس "تصوّرا أورتوذوكسيا، بمعناه الفكري"، حول هذا الموضوع، مضيفا "سنقوم بالنقل الحرفي لاختصاصات الآلية، كما هو منصوص عليها في البروتوكول الاختياري، دون تغيير ولو فاصلة واحدة".

وأشار المومني إلى أنّ هناك غياب منظومة وطنية متكاملة للحماية من التعذيب، مشدّدا على أنّ تجارب الدول التي أنشأت هيآت وطنية للوقاية، انخفض فيها التعذيب بأكثر من 80 في المائة، وأضاف أنّ هناك آليات أخرى تنتظر تفعيلها، "بعد مسلسل من المصادقات"، ومنها اتفاقية مناهضة التمييز العنصري، وحقوق الطفل والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

من جهته قال ممثل وزارة العدل والحريات، إنّ المغرب "لن يتسامح مع أيّ تجاوز في مجال التعذيب"، مضيفا أنّ مسؤولي الوزارة عقدوا اجتماع مع ممثلين عن منظمة العفو الدولية (أمنستي)، للاستماع إليهم، بعد التقرير الأخير الذي أصدرته المنظمة، والذي كشف استمرار التعذيب في المغرب.

واعترف مستشار وزير العدل والحريات، بوجود صعوبات كبيرة تعوق سرعة التحقيق في مزاعم التعذيب، ومنها قلّة الأطباء الشرعيين، وهو ما يحتّم، يضيف المتحدّث، رفع عدد المتخصصين في هذا المجال، داعيا المنظمات الحقوقية والهيئات إلى الحوار بتصوّر واضح ومتوافق عليه بشأن الصيغة التي ستبنى عليها الهيأة الوطنية للوقاية من التعذيب.

ودعت أمينة بوعياش، عن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، إلى مطالبة السلطات بتسريع المصادقة على الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، قائلة إنّ وزارة العدل والحريات ليس لديها لحدّ الآن أيّ تصوّر حولها.

http://www.hespress.com/societe/234139.html

صحيفة الناس

ميدلت..طرد مواطنين من قبيلتهم وتخريب خيمهم وهيئة حقوقية تطالب الرميد بفتح تحقيق

22215

حنان النبلي

يشتكي مجموعة من سكان قبائل ايت ياسو، ايت رحو، ايت علي احمي وايت افلا التابعة لقيادة إيتزر بإقليم ميدلت تعرضهم للطرد والتهجير من قبيلتهم، وتدمير خيمهم وتخريب مملكاتهم على يد قوات عمومية مساء يوم الجمعة الماضي، وذلك على خلفية قرار إداري يقضي بطردهم من هذه القبائل، بناء على اتفاق الجماعة النيابية لمشيختي ايت رحو أوعليوايت باسو.

و انتقل عدد من السكان المطرودين من مراعيهم وسكنهم إلى العاصمة الرباط صباح يوم السبت الأخير ونفذوا اعتصاما أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعدما نفذ في حقهم قرار الطرد التعسفي.

من جهته، راسل المكتب التنفيذي للمركز المغربي لحقوق الإنسان وزير العدل والداخلية بشأن فتح تحقيق في الموضوع، بعد أن توصل بطلب مؤازرة المشتكين وبعد اطلاعه على الوثائق اكد أنها تتضمن أحكاما قضائية تبرئهم من تهمة الرعي في بلاد الغير (ملف عدد 92/613 بالمحكمة الابتدائية بميدلت، ملف 93/4034 باستئنافية مكناس، ملف عدد 2010/1342 بمحكمة الاستئناف بمكناس...)، كما ادلى المحتجون بوثائق إدارية، من قبيل نسخ موجزة من رسم ولادتهم تفيد ولادتهم بتلك القبائل، بالإضافة إلى وصولات ضريبية كان يؤدي واجبها والد احد المشتكين، كما يؤكدون على أن اباءهم واجدادهم كانوا من سكان تلك القبائل منذ ولادتهم واكد المحتجون استنادا إلى المراسلة التي تتوفر «صحيفة الناس» على نسخة منها بان رئيس جهة مكناس تافيلالت، هو المسؤول عن الطرد التعسفي والقسري لهؤلاء المواطنين من أراضيهم التي ورثوا العيش بها ابا عن جد، حيث اكدوا، من خلال إفادتهم، بان هذا المسؤول المنتخب يستغل نفوذه ويمارس الشطط في استعمال السلطة، من اجل الاستفراد بتلك الأراضي واستغلالها، وذلك بتواطؤ مكشوف مع نواب اراضي الجموع.

وأضافت المراسلة أن نواب اراضي الجموع الذين أصدروا هذا القرار غير القانوني، لا يتوفرون على لائحة باسماء ذوي الحقوق، مصادق عليها من قبل مجلس الوصاية بعد استيفاء مدة شهرين لتقديم الطعون، طبقا للقانون المنظم لتدبير شؤون الأراضي السلالية حتى يحق لهم إصدار قرار في حق من يستغل الأراضي السلالية دون وجه حق، كما انه لم يتم تقديم ما يفيد بعدم احقية هؤلاء الأشخاص واسرهم في الانتفاع من الأراضي السلالية بقيادة إيتزر، وبالرجوع إلى المنشور الوزاري المشترك، الصادر عن وزارتي العدل والداخلية تحت عدد 62/8 بتاريخ 1962/03/12، يشترط ان يكون الشخص مقيما لازيد من عشر سنوات، حتى يتمكن من اكتساب صفة ذوي الحقوق في الإنتفاع من الأراضي السلالية.

إزاء هذا الطرد التعسفي الذي ليس له أي اساس قانوني حسب ذات المصدر «وبالنظر إلى خطورة الأفعال المنسوبة إلى نواب أراضي الجموع، والتي ترقى إلى انتهاكات خطيرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنين عزل لا حول لهم ولا قوة، طالبت هذه الهيئة الحقوقية كل من وزارة العدل والحريات ووزارة الداخلية بإيفاد لجنة تحقيق مركزية، من اجل الوقوف على حيثيات طرد المواطنين من مواقع سكناهم ومراعيهم من قبل ممثلي السلطات العمومية، علما أن هذا الأخير قرر إيفاد لجنة للتقصي مكونة من مفاضلين بإقليم ميدلت وبقيادة عضو المكتب التنفيذي عبد العزيز بوهدون للاطلاع عن كثب عن أحوال المواطنين المهجرين قسرا من مواقعهم والتواصل مع الأطراف بما في ذلك ممثلي السلطات العمومية محليا إقليميا ومركزيا، وسيباشرون مهامهم التحقيقية خلال الأيام القليلة المقبلة.

أمهات المعتقلين ينظمن وقفة احتجاجية امام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

– ماروك الآن | كل الأخبار بين يديك
الثلاثاء 24 يونيو 2014 - 15:09
عبد العالي نزار . ماروك الآن
تعتزم أمهات المعتقلين تنظيم وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط، غدا الأربعاء 25 يونيو، على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال.
كما تنظم لجنة مناهضة القمع والاعتقال مهرجانا خطابيا تحت شعار "جميعا ضد سياسة القمع والاعتقال بالمغرب" على الساعة الرابعة والنصف بقاعة نادي المحامين بالرباط، احتجاجا على "تزايد وثيرة قمع الحركات الاحتجاجية واعتقال شباب 20 فبراير والطلبة والمعطلين والصحافيين"، على حد تعبير اللجنة المذكورة.
وسيعرف المهرجان الخطابي حضور حليم البقالي المعتقل السياسي السابق وكذا معتقلي 6 ابريل وعائلات المعتقلين السياسيين، بحضور مجموعة من الفعاليات الحقوقية والإعلامية، وستتمحور مواضيع الكلمات حول استقلال القضاء، حرية الصحافة، قمع الفن و الإبداع، الحريات السياسية والنقابية.

http://www.marocalaan.com/article-45460

Participation du CNDH au débat onusien sur l'entreprise et les droits de l'Homme

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a pris part, lundi à Genève, à un débat sur «Les entreprises et les droits de l'Homme», l'une des thématiques phare à l'ordre du jour des Nations unies.

Les discussions tenues dans le cadre du Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'ONU ont tourné autour d'un rapport présenté à ce sujet par le forum onusien sur les entreprises et les droits de l'Homme, en présence de Hennou Allali, membre du CNDH.

Dans ce contexte, Mme Allali a souligné que le conseil national œuvre pour la consécration des principes directeurs BHR (business and human rights) en tant que référence pour un plan d'action national en la matière.

Un deuxième forum national sera organisé sur le thème des entreprises et des droits de l'Homme, a-t-elle indiqué, relevant que le conseil va publier une série de recommandations sur l'employabilité des personnes en situation de handicap et sur la situation des travailleuses agricoles. Le CNDH envisage en outre d'organiser un séminaire national sur l'éradication du travail des enfants au Maroc, a affirmé Mme Allali.

Il importe dans ce cadre, a-t-elle noté, de mobiliser les organismes d'investissement étrangers pour l'intégration des normes des droits de l'Homme dans les accords de libre-échange et dans les contrats d'investissement.

Elle a d'autre part invité tous les acteurs concernés à débattre sur ce thème lors de la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme qui se tiendra du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech. Le conseil avait lancé, en 2012, un dialogue multipartite sur les entreprises et les droits de l'Homme, processus qui a été couronné une année plus tard par la mise en place d'une stratégie sur l'égalité homme-femme dans l'emploi, l'employabilité des personnes en situation de handicap et la lutte contre le travail des enfants.

De même, a-t-elle dit, le CNDH a présenté son avis sur le projet de loi relatif aux travailleurs de maison et élaboré une étude sur l'harmonisation des lois et politiques avec les normes de l'OIT en la matière. S'y ajoutent deux études sur les conditions des travailleuses agricoles et sur l'employabilité des personnes en situation de handicap.

Les débats au sein du Forum de l'ONU sur les entreprises et les droits de l'Homme se focalisent entre autres sur l'accès des victimes aux recours judiciaires et non judiciaires et la situation des défenseurs des droits humains confrontés aux violations des entreprises.

MAP

Les entreprises et les droits de l'Homme

Débat à Genève

17353/1-3

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a pris part, lundi à Genève, à un débat sur «les entreprises et les droits de l'Homme», l'une des thématiques phares à l'ordre du jour des Nations unies.

Les discussions tenues dans le cadre du Conseil des droits de l'Homme (CDH) de l'ONU ont tourné autour d'un rapport présenté à ce sujet par le forum onusien sur les entreprises et les droits de l'Homme, en présence de Mme Hennou Allali, membre du CNDH.

Dans ce contexte, Mme Allali a sou-

>> Page 3

Les entreprises et les droits de l'Homme

Débat à Genève

>> Suite

ligné que le conseil national œuvre pour la consécration des principes directeurs BHR (business and human rights) en tant que référence pour un plan d'action national en la matière.

Un deuxième forum national sera organisé sur le thème des entreprises et des droits de l'Homme, a-t-elle indiqué, relevant que le conseil va publier une série de recommandations sur l'employabilité des personnes en situation de handicap et sur la situation des travailleuses agricoles.

Le CNDH envisage en outre d'organiser un séminaire national sur l'éradication du travail des enfants au Maroc, a affirmé Mm Allali.

Il importe dans ce cadre, a-t-elle noté, de mobiliser les organismes d'investissement étrangers pour l'intégration des normes des droits de l'Homme dans les accords de libre-échange et dans les contrats d'investissement.

Elle a d'autre part invité tous les acteurs concernés à débattre sur ce thème lors de la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme qui se tiendra du 27 au 30 novembre prochain à Marrakech.

Le conseil avait lancé, en 2012, un dialogue multipartite sur les entreprises et les droits de l'Homme, processus qui a été couronné une année plus tard par la mise en place d'une stratégie sur l'égalité homme-femme dans l'emploi, l'employabilité des personnes en situation de handicap et la lutte contre le travail des enfants.

De même, a-t-elle dit, le CNDH a présenté son avis sur le projet de loi relatif aux travailleurs de maison et élaboré une étude sur l'harmonisation des lois et politiques avec les normes de l'OIT en la matière. S'y ajoutent deux études sur les conditions des travailleuses agricoles et sur l'employabilité des personnes en situation de handicap.

Au volet de la responsabilité des entreprises, Mme Allali a mis l'accent sur les partenariats noués par le conseil avec les organisations professionnelles ainsi que sur le traitement de plaintes relatives aux activités des entreprises.

Les débats au sein du Forum de l'ONU sur les entreprises et les droits de l'Homme se focalisent entre autres sur l'accès des victimes aux recours judiciaires et non judiciaires et la situation des défenseurs des droits humains confrontés aux violations des entreprises.

Les Echos
quotidien

Coordination des deux chambres, un rapport finalisé

11512

Le rapport du comité de coordination entre les deux chambres du Parlement a été examiné par les présidents des groupes représentés sous la coupole. Le document final recommande d'activer plusieurs mesures, que ce soit au niveau du contrôle de la politique générale de l'État à travers les séances mensuelles du chef du gouvernement, ou encore pour la mise en place d'une liste commune des lois prioritaires. Le rapport mentionne également des modes opératoires communs pour l'examen des rapports émanant des institutions constitutionnelles, comme cela a été le cas pour les réunions communes consacrées à l'audition des rapports de la Cour des comptes ou encore celui du CNDH.

ONU : Quelque 39.000 filles contraintes de se marier par jour

Publié le 24 juin 2014 à 9 h 40 min

Près de 39.000 filles sont contraintes de se marier chaque jour dans le monde, en violation de leurs droits les plus élémentaires, a indiqué lundi la directrice exécutive du Fonds des Nations unies pour la population (FNUAP), Kate Gilmore.

Lors d'un débat à Genève du Conseil des droits de l'Homme sur "le mariage d'enfants", la responsable onusienne a déploré les "retombées énormes" des mariages précoces et forcés sur les droits de l'Homme.

"Le mariage forcé prive une fille de son enfance et de sa participation active dans ce monde. Une jeune fille est davantage susceptible d'être retirée de l'éducation et susceptible de devenir enceinte", a ajouté Mme Gilmore.

D'après cette instance de l'ONU, "le risque de violence sexuelle est plus élevé pour les jeunes filles qui ont été forcées de contracter une union non choisie".

Au cours de cette conférence-débat, la Haut-commissaire adjointe aux droits de l'Homme, Flavia Pansieri, a précisé que d'ici à 2020, 142 millions de femmes auront été mariées dans de telles conditions "si rien n'est fait".

"La racine du mal est à chercher d'abord dans les inégalités et les rapports de force entre les sexes qui entraînent la soumission des femmes, puis dans la pauvreté qui motive une volonté d'assurer la sécurité économique des jeunes filles", a-t-elle expliqué.

En réalité, a-t-elle dit, le mariage et les grossesses précoces constituent bel et bien des obstacles à l'emploi et à l'éducation des filles et des jeunes femmes, de même qu'ils sont à l'origine de problèmes de santé pour les jeunes mères.

Pour remédier à cette problématique, les conférenciers ont invité les Etats à "interdire les pratiques néfastes que sont les mariages précoces et prévoir des sanctions contre les responsables de violations de la loi".

Le Conseil des droits de l'Homme de l'ONU a, dans ce cadre, été saisi du rapport du Haut-commissariat sur la prévention et élimination des mariages d'enfants, des mariages précoces et des mariages forcés.

Ont participé à ce débat de haut niveau plusieurs experts internationaux, des représentants d'organisations internationales ainsi que des diplomates représentant les pays membres du conseil, dont le Maroc.

Y a aussi pris part le Conseil national des droits de l'Homme qui a mis en lumière les efforts déployés dans le Royaume pour contribuer à l'élimination du phénomène du mariage d'enfants.

http://fr.afrikinfos.com/2014/06/24/onu-quelque-39-000-filles-contraintes-de-se-marier-par-jour/